نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماع مجموعة العشرين

صندوق النقد الدولي: العالم يمكن أن يحقق نموا أسرع بانتهاج السياسات الصحيحة

صورة لموقع إنشاءات في الهند. ويمكن أن يتباطأ النمو في الأسواق الصاعدة إذا أفرطت الاقتصادات المتقدمة في التقشف المالي. (الصورة: Reuters/ Kamal Kishore)

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٥ يونيو ٢٠١٠

- سيناريو تحسن النمو يمكن أن يضيف ٣٠ مليون فرصة عمل
- هناك حاجة لاستمرار التعاون الدولي وتماسك السياسات
- ينبغي تكثيف الجهود لإصلاح القطاع المالي، حسب تصريح لمجموعة العشرين

في تصريح للسيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، قال إن الاقتصاد العالمي يتعافى من الركود بسرعة تجاوزت التوقعات، لكن وتيرة التعافي متفاوتة ويمكن أن تكتسب سرعة أكبر مع تحسين التنسيق وانتهاج السياسات الصحيحة.

وقد صرح السيد ستراوس-كان للصحفيين في **مدينة بوسان في كوريا الجنوبية** بعد اجتماع عقده وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين بأن نماذج المحاكاة التي وضعها الصندوق توضح أن الناتج العالمي يمكن أن يرتفع بنسبة تراكمية قدرها ٢,٥% على مدار الخمس سنوات القادمة إذا واصلت مجموعة العشرين العمل على نحو منسق وتجنبت الوقوع في مزالق غير متوقعة.

وقال السيد ستراوس-كان: "مع استمرار التنسيق، يمكن أن يحقق الاقتصاد العالمي نتائج أفضل بكثير، كما يمكن أن يحقق النمو العالمي ارتفاعا قدره ٢,٥%، وهو ما يمثل ٣٠ مليون فرصة عمل على مستوى العالم." أما إذا استمرت تحديات الاقتصاد العالمي دون أن يتصدى لها قادة العالم ــ المقرر أن يلتقوا في مؤتمر قمة يُعقد في مدينة تورونتو الكندية مع نهاية يونيو الجاري ــ فسوف ينشأ خطر معادل يتمثل في تحقق السيناريو السلبي الذي يفقد فيه العالم حوالي ٣٠ مليون وظيفة.

"ومن ثم فستكون هناك ٦٠ مليون وظيفة على المحك في تورونتو ــ وهو الفرق بين السياسة السليمة والسياسة الرديئة."

المخاطر على تعافي الاقتصاد

رغم استمرار التعافي العالمي من تداعيات الركود والأزمة المالية العالمية، تواجه البلدان تهديدات مختلفة تتضمن حالات عجز المالية العامة الباعثة على القلق في بعض الاقتصادات المتقدمة، واحتمال ظهور فقاعات الأصول في بعض الاقتصادات الصاعدة، وخطر أن يؤدي التقشف المالي في جزء من العالم إلى تداعيات على النمو في أجزاء أخرى منه، لاسيما البلدان المصدرة سريعة النمو.

وسيناقش قادة العالم في قمة تورونتو مختلف السياسات الممكنة. وترتكز هذه الخيارات على سيناريوهات وضعها صندوق النقد الدولي، بمساهمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المنظمات الدولية، بالإضافة إلى تقرير مرحلي أصدره البنك الدولي.

وفي بيان صادر عن وزراء مجموعة العشرين قالوا إن "تقلب الأسواق المالية في الآونة الأخيرة يذكرنا بالتحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة ويبرز أهمية التعاون الدولي. وقد ساهمت المجموعة بدور محوري في استعادة النمو بما اعتمدته من سياسات قوية لمواجهة الأزمة، ونحن على استعداد لحماية التعافي وتحسين احتمالات النمو وتوظيف العمالة."

ومن المقرر أن يصدر الصندوق تحديثا لتنبؤاته المتعلقة بالنمو العالمي في أوائل يوليو القادم. وكان الصندوق قد تنبأ في تقديراته الأخيرة الصادرة في إبريل الماضي بأن النمو العالمي سيبلغ ٤,٢% هذا العام. لكن الأسواق المالية تتعرض لهزات شديدة منذ ذلك الحين بسبب المخاوف السائدة من تأثير عجز المالية العامة الكبير في بعض أنحاء أوروبا.

توترات السوق

أعد الصندوق والاتحاد الأوروبي في مايو الماضي برنامجا تمويليا بقيمة ١١٠ يورو لمساعدة اليونان على تجاوز أزمة المديونية، وإنعاش النمو، وتحديث الاقتصاد، وسط المخاوف التي سادت السوق بشأن العجز في عدة بلدان أخرى وتسببت في انخفاض سعر اليورو.

وقال الوزراء إن الأحداث الأخيرة في أوروبا أبرزت أهمية أن يكون مستوى الموارد العامة قابلا للاستمرار، وضرورة أن تضع البلدان تدابير موثوقة وداعمة للنمو تكفل الاستمرارية في أوضاع المالية العامة وتُصَمَّم بما يتناسب مع ظروف كل بلد. "وينبغي أن تعمل البلدان التي تواجه تحديات مالية خطيرة على التعجيل بضبط أوضاع ماليتها العامة. ونحن نرحب بما أعلنته بعض البلدان مؤخرا حول تخفيض العجز في ٢٠١٠ وتعزيز أطر المالية العامة ومؤسساتها. وستعمل البلدان على توسيع مصادر النمو المحلية قدر استطاعتها، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وسيكون ذلك عاملا مساعدا على ضمان استمرار التعافي الجاري."

وردا على سؤال تلقاه السيد ستراوس–كان عما إذا كان يشعر بالارتياح تجاه تحول تركيز مجموعة العشرين نحو تخفيض العجز، قال سيادته: "أشعر بالارتياح التام. فلست من أنصار التنشيط المالي، وإنما من أنصار سياسة المالية العامة الصحيحة."

وأضاف: "هذا يعني أن بعض البلدان عليه الالتزام بسياسة تقشفية صارمة، وبعضها الآخر عليه المسارعة بالعودة إلى الأوضاع الطبيعية، بينما يمكن لبعض البلدان أن يترك الدفعة التنشيطية حتى تنتهي من تلقاء ذاتها."

إصلاح القطاع المالي

أكد الوزراء أيضا وهم يستعدون لقمة تورونتو أنه يتعين التعجيل بمعالجة الخلل في القطاع المالي وإصلاح أوضاعه عقب انتهاء الأزمة العالمية، قائلين إن ذلك يمثل عاملا حاسما لتعافي الاقتصاد العالمي.

واتفق الوزراء على ضرورة ما يلي:

- **زيادة الشفافية** وتقوية الميزانيات العمومية لدى البنوك وتحسين الحوكمة المؤسسية في الشركات المالية.

- **تعزيز معايير رأس المال والسيولة:** من الضروري أن تضع أجهزة التنظيم المصرفي في بلادنا قواعد لرأس المال والسيولة على درجة كافية من الصرامة حتى يتسنى لشركاتنا المالية الصمود في مواجهة نوبات الهبوط المستقبلية في النظام المالي العالمي. وكما اتفقنا، سيتم تطبيق هذه القواعد تدريجيا مع تحسن الأوضاع المالية وتأكُّد التعافي الاقتصادي، على أن تكون نهاية ٢٠١٢ هي التوقيت المستهدف للتنفيذ."

- تحمُّل القطاع المالي **نصيبا عادلا وكبيرا** من الأعباء المالية المصاحبة لتدخل الحكومة، حيثما حدث ذلك، من أجل معالجة الخلل في النظام المصرفي أو تمويل إجراءات تسوية الأوضاع. "ولتحقيق هذا الهدف، وإدراكا منا لوجود مجموعة متنوعة من مناهج السياسة، اتفقنا على وضع مبادئ تعكس ضرورة حماية دافعي الضرائب، وتخفيض المخاطر الناشئة عن النظام المالي، وحماية تدفق الائتمان في أوقات اليسر والعسر، مع مراعاة ظروف كل بلد وخياراته الممكنة، والعمل على إرساء المساواة بين الجميع."

- اتخاذ تدابير قوية منسقة على المستوى الدولي دون تمييز في تطبيقها من أجل تحسين الشفافية والتنظيم **والرقابة على صناديق التحوط، وهيئات التصنيف الائتماني،** والممارسات المتعلقة بالمكافآت، والمشتقات المالية المتداولة خارج البورصة.

- وضع مجموعة موحدة عالية الجودة من **المعايير المحاسبية** العالمية. وقد حث الوزراء المجلس الدولي للمعايير المحاسبية ومجلس معايير المحاسبة الدولية على مضاعفة الجهود لتحقيق هذا الهدف.

وسوف يقدم صندوق النقد الدولي في قمة تورونتو تقريرا نهائيا حول الخيارات الممكنة لفرض ضريبة على القطاع المالي وحماية دافعي الضرائب في الأزمات المستقبلية.

إصلاح نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي

دعا الوزراء إلى التعجيل بإنجاز العمل المكثف الذي لا يزال مطلوبا حتى يستكمل الصندوق إصلاح نظام تمثيل البلدان وحصص عضويتها مع حلول موعد قمة يتم التخطيط لعقدها في سول خلال شهر نوفمبر القادم. كذلك أكد الوزراء الحاجة الماسة لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات المتعلقة بالحصص والأصوات في تاريخ أقرب، حسب المتفق عليه في إبريل ٢٠٠٨.

وعن موارد الصندوق المالية، أكد الوزراء عزم مجموعة العشرين على ضمان توافر التمويل الكافي للصندوق حتى يضطلع بدوره المهم في الاقتصاد العالمي.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.